

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صفاقس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس



RU RECHERCHES
UNIVERSITAIRES
FLSHS

ISSN – 2811-6585 (ر.د.م.م) / E-ISSN - 3125-9146

Academic Research

بحوث جامعية

مجلة في الآداب واللسانيات والعلوم الإنسانية

عدد 22

(2026)

<https://recherches-universitaires-flshs.com/>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscriront via l'« Espace Membre » de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro.

بحوث جامعية

دورية محكمة تصدر عن كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

ISSN - 2811-6585 - ر.د.م.م - E-ISSN - 3125-9146

Recherches Universitaires
Academic Research

عدد 22
(2026)

رئيس هيئة التحرير

صادق ديمق

أعضاء هيئة التحرير

حافظ عبدولي — هنده عمار قيراط — سالم العيادي — علي بن نصر
— نجيبه شقير — حمادي ذويب — ناجي العونلي — سرور الحشيشة
— م.لمد الجربي — منصف المحواشي — رياض الميلادي — فتحي الرقيق
— عقيلة السلامي البقلوطي — سعدية ب.ب.ي الخبو



كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

<https://flshs.rnu.tn>

صندوق بريد 1168، صفاقس 3000 تونس

الهاتف: 74 670 557 (216) - 74 670 558 (216)

الفاكس: 74 670 540 (216)

فهرس – الجزء الأول

هيئة التحرير – ii

توجيه شكر – iv

1

من التّواصل "النّمودجيّ" إلى التّواصل الطّبيعيّ

محمد غاليم **صفحة** – 1

2

"التّلاقّي" الذي تحيا به الجملة

محّمّد القلال **صفحة** – 39

3

تمثّل الجسد الأنثوي في المدوّنات الفقهية

فيروزبن فقيرة **صفحة** – 63

4

تشكل الهوية الجندرية والميول الجنسية لدى أفراد مجتمع الميم عين:

سيرورات الذات وتجارب المعاناة الاجتماعية في تونس

سميحة حامدي **صفحة** – 81

5

الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء: واقع السياسات الدولية وقضايا

العيش المشترك (دراسة نظرية، وصفية، تحليلية، لواقع المهاجرين غير

النظاميين بتونس)

عزيزة لشهب **صفحة** – 106

6

استغلال الفسفاط وأثره في التشكّل المورفولوجي والتوسع الحضري لأمّ العرايس

حسن النصيري **صفحة** – 132

الجزء الثاني (مقالات بلغات غير العربية) **صفحة** – 163

<https://recherches-universitaires-flshs.com>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscrivent via l'«Espace Membre» de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro

شكر

تشكر إدارة مجلة بحوث جامعية جزيل الشكر الأساتذة الذين أسهموا في
تحكيم الأعمال العلمية بالنسبة إلى هذا العدد وهم:

هندة عمار قيراط

زهير بن جنات

مراد بن جلول

علي بن نصر

رؤوف ديمق

الحبيب الدرويش

جوهر ذويب

نورة العون

منير قيراط

سرور الحشيشة

فتحية جلاد

محمد الخراط

منصف المحواشي

منجي العمري

شمس الدين الرحالي

فتحي الرقيق

حسن زربية

<https://recherches-universitaires-flshs.com>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscriront via l'«Espace Membre» de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents
de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro.

استغلال الفسفاط و أثره في التشكل المورفولوجي والتوسع الحضري لأمّ العرايس

حسن النصيري
(جامعة صفاقس)

الملخص

خلال أولى سنوات الحقبة الاستعمارية في تونس، تمكن البيطري والباحث الجيولوجي الفرنسي فيليب توماس (1843-1910) من اكتشاف مناجم الفسفاط في جبال الفالجة غرب قفصة. أدى ذلك إلى بداية تحول السكان من حياة الترحال المبنية على اقتصاد زراعي-رعوي هش، إلى الاستقرار بالاعتماد على الأنشطة المنجمية التي استقطبت الأيدي العاملة من الأرياف المجاورة، إلى جانب استخدام أخرى من داخل البلاد ومن خارجها. آنذاك، تكونت تجمعات سكانية قروية، ثم تطورت لتشكّل مدنا صغيرة، تميّزت بطبيعة إشغال غير متكافئ، خاصة بين الأحياء السكنية الأوروبية من ناحية وبقيّة الأحياء العمالية التي أقيمت على أساس الانتماء الجغرافي، من طرابلسية وسوافي ومراكمة وغيرهم من العملة التونسيين. وتنتزّل دراسة مدينة أمّ العرايس الممتدة وسط حوض فسفاط قفصة، جنوب غرب البلاد التونسية، في إطار مدن التعدين، إذ إنّها تعتبر ثالث المراكز التاريخية الرئيسية لتعدين الفسفاط بعد الرديف والملتوي. فبعد أن تمّ سنة 1897 تأسيس شركة الفسفاط والسكك الحديدية بقفصة، وانطلاق أشغال مد خط سكة الحديد الرابطة بين الملتوي وميناء صفاقس، تمّ البدء باستغلال أول منجم باطنى للفسفاط بالملتوي سنة 1899، تلاه فتح منجم الرديف سنة 1903 ثم منجم أمّ العرايس سنة 1904. إذن، يمكن القول بأن نشأة مدينة أمّ العرايس وتطورها الحضري والاقتصادي والاجتماعي قد ارتبطا بشكل وثيق بالنشاط الاستخراجي الذي انطلقت في تأمينه شركة فسفاط وسكك حديد قفصة.

تقدم هذه المقالة تحليلا للدينامية المكانية لأمّ العرايس، كما تسلط الضوء على تأثيرات أنشطة التعدين على التنظيم الحضري، والتحوّلات الاجتماعية والمكانية، إلى جانب ما سجله الحوض المنجمي من توترات اجتماعية وآثار سلبية لازالت معالمها واضحة. وبالتالي، سنحاول التّظّهر في مدى تأثير الفسفاط في تشكيل المدينة التي أنشأها. هذا ويبقى من المنتظر أن تظهر النتائج أنه رغم أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، إلا أنّ أمّ العرايس لا تزال تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالبطالة، وتدهور الموارد المائية، وإشغال مجالها وتنظيمه.

الكلمات المفتاحية: أمّ العرايس، مدينة منجمية، الفسفاط، الدينامية المكانية، أنشطة التعدين

Résumé

Au début de l'ère coloniale en Tunisie, le vétérinaire et géologue français Philippe Thomas (1843-1910) va découvrir des mines de phosphate dans les montagnes de Thelja, à l'ouest de Gafsa. Cela va entraîner le début d'une transition de la population, qui est passé d'un mode de vie nomade fondé sur une économie agropastorale fragile, à une sédentarisation qui est basée sur des activités minières qui attirait la main-d'œuvre des villages environnants, ainsi que d'autres en provenance de l'intérieur comme de l'extérieur du pays. A cette époque, des communautés rurales se sont produites, puis transformées en petites villes, caractérisées par un mode d'occupation inégalement maîtrisé, notamment entre les quartiers résidentiels européens d'une part, et le reste des quartiers ouvriers construits sur la base de l'affiliation géographique, tels que les tripolitains, swafas, mararcas et d'autres ouvriers tunisiens.

L'étude de la ville d'Om El-Arayes, qui s'étend dans le bassin phosphaté de Gafsa, au sud-ouest de la Tunisie, s'inscrit dans le cadre des villes minières. Elle est considérée comme le troisième grand centre historique d'extraction du phosphate après Redayef et Métlaoui. Après la création de la Société de phosphate et de chemin de fer Gafsa en 1897 et le début de la construction de la ligne ferroviaire reliant Métlaoui au port de Sfax, la première mine souterraine de phosphate à Métlaoui a été ouverte en 1899, suivie de l'ouverture de la mine de Redayef en 1903 puis la mine Om El Arayes en 1904. Ainsi, on peut dire que l'émergence de la ville d'Om El-Arayes et son développement urbain, économique et social étaient étroitement liés à l'activité extractive lancée par la Compagnie de phosphate et de chemin de fer Gafsa.

Cet article propose une analyse de la dynamique spatiale d'Om El-Arayes, et met en lumière les effets des activités minières sur l'organisation urbaine, les transformations sociales et spatiales, ainsi que les tensions sociales et les effets négatifs enregistrés par le bassin minier, dont les caractéristiques restent claires. Donc, nous tenterons de voir dans quelle mesure le phosphate a influencé la formation et l'extension de la ville qui l'a créée. Les résultats devraient montrer que, malgré l'importance de ce secteur dans l'économie nationale, Om El-Arayes fait encore face à d'importants défis liés au chômage, à la dégradation des ressources en eau et à l'occupation et l'organisation de son espace.

Mots-clés : Om El-Arayes, Ville minière, Phosphates, Dynamique spatiale, activités minières

المقدمة

تعتبر الأنشطة المنجمية من بين أهم الأسس والمقومات التي أدت إلى نشأة عديد المدن في العالم. كما ساهمت بقدر متزايد في خلق ديناميات مجالية واقتصادية ومعمارية. إذ أدت إلى تغيير نمط حياة مجموعات بشرية مختلفة، من البداوة والترحال إلى الاستقرار في قرى ومدن، اشترك أهلها في مختلف التجهيزات والخدمات. يعني ذلك أنّ المدن المنجمية لم تنشأ وتتوسع بمعزل عن محيطها الطبيعي والاقتصادي، بل نجدها قد تشكلت نتيجة استغلال ذاك المورد الطبيعي، وما ترتب عنه من أنشطة الاستخراج والمعالجة والنقل ثم التسويق، إلى جانب ما تطلب ذلك من تهيئات وبنى تحتية، في علاقة بالحركية السكانية والعمرانية التي ارتبطت بتحولات الاقتصاد المنجمي.

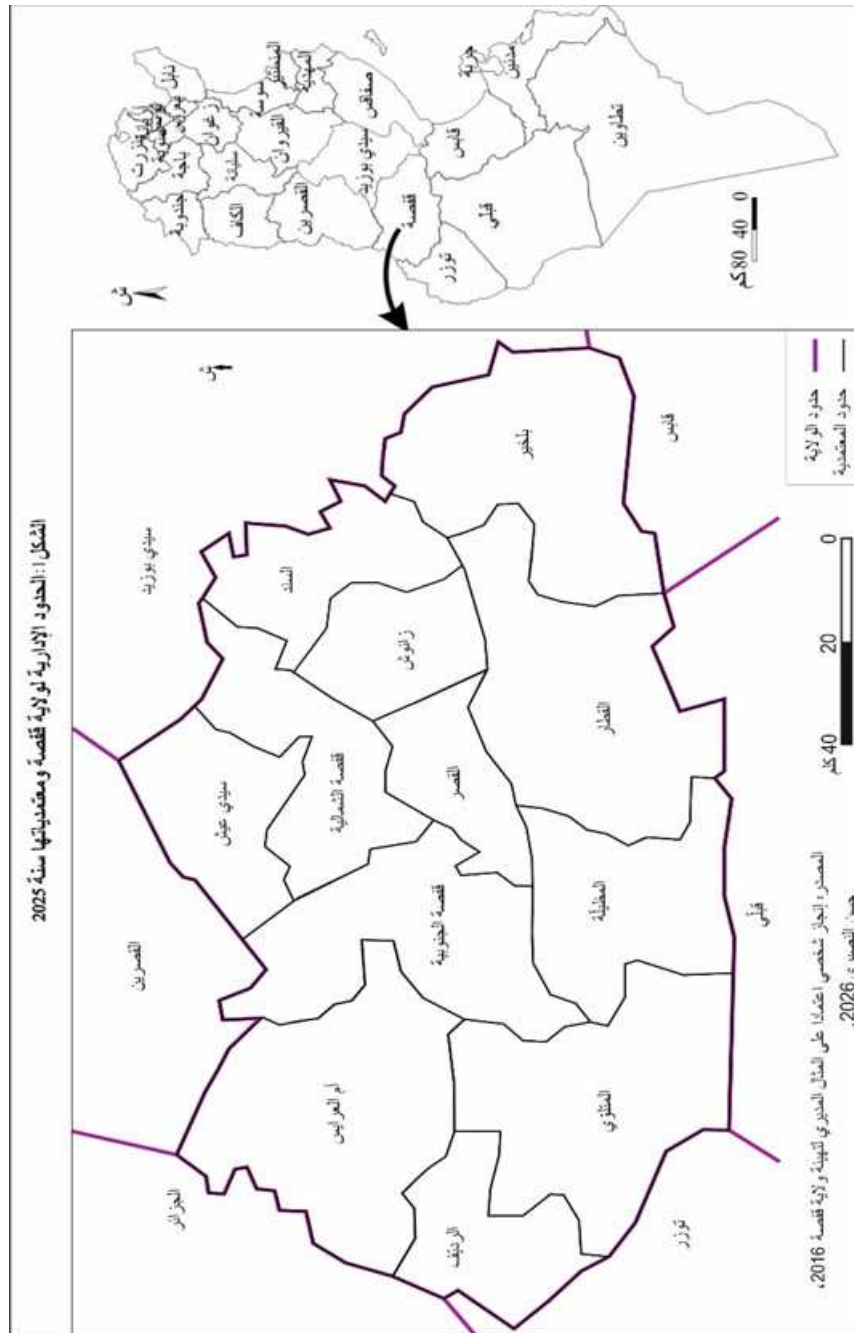
وفي تونس، تأكدت العلاقة العضوية بين النشاط المنجمي ونشأة المدن بصورة جلية في الحوض المنجمي بقفصة. إذ مثل إنتاج الفسفاط واستغلاله منذ أواخر القرن التاسع عشر، عاملاً أساسياً في نشأة عدد من التجمعات السكانية التي سرعان ما تطورت إلى مدن. وقد كان من الطبيعي أن تتجاوز تأثيرات الاستغلال المنجمي هناك، الجانب الاقتصادي، لتشمل أوجه إشغال الأرض وأنماط التعمير والتوزيع السكاني، إلى جانب

مختلف التجهيزات والخدمات العامة. وبالتالي، فإنّ المدينة المنجمية ليست مجرد مجال للإنتاج، بل هي أيضا مجال مختلط، تميزه شبكة من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية.

فبعد اكتشاف الفسفاط من قبل فيليب توماس في جبال الثالجة سنة 1885، ومنذ البدء باستخراجه سنة 1904 بأم العرايس (الشكل رقم 1)، دخلت المنطقة في حلقة من التغيرات الاجتماعية المجالية. فقد انطلقت حركة توطّن سكاني واسع، تمثل في تحوّل حياة البدو من حالة الترحال المتواصل بحثا عن الماء والكلاب لمواشيهم، إلى حالة من الاستقرار فرضها نشاط تعدين الفسفاط. تمّ ذلك بعد أن قام المستعمر الفرنسي بتركيز تهيئات للغرض وبناء الحيّ الأوروبي (الذي لازال يعرف محليا ب: الفيلاج). تمثل هذا الأخير في بناء بعض المقرات لفائدة كبار المسؤولين ومساكن للموظفين والعملة الأوروبيين. وقد تمّ تخصيص الحزام الأول من هذا الحيّ، والممتدّ قبالة تهيئات التعدين إلى الفرنسيين، فيما خصّص الثاني إلى الإيطاليين، أما المالطيون فقد توزعوا في حزامه الأخير غربا. وقد باشرت شركة فسفاط وسكك حديد قفصة (1896) أنشطتها هناك منذ سنة 1904، أي بعد سنة من انطلاق نشاطها في الرديف. في نفس الوقت، سعت هذه الأخيرة إلى تحسين ظروف عيش العمال عبر مساهمتها في إنتاج بعض الأحياء العمالية على غرار حي السوافي. وقد عملت على توفير عديد الخدمات والتجهيزات لفائدة المتساكنين هناك، منها الصحية والتعليمية والترفيهية. كما عملت الشركة على ضمان التزويد بمختلف المواد الغذائية لسكان أم العرايس، علاوة على أنها كانت تقدّم الإعانات والمنح لمنظورها من العملة والموظفين وذويهم من التلاميذ، إلى جانب امتيازات للتداوي والتنقّل. هذا ولم يقتصر المنحى الاجتماعي للشركة على الفترة الاستعمارية فحسب، بل إنّه قد تواصل بعد استقلال البلاد.

غير أنّ بعض السياسات المتبعة مثل خيار تحوّل شركة فسفاط قفصة إلى طريقة الاستغلال السطحي المفتوح لمقاطع الفسفاط واعتمادها على تقنيات عمل ومكانن جديدة قد تسبّب في الاستغناء عن قسم من الأيدي العاملة التي كانت تعمل في الأنفاق. كما أدّت سياسة الإصلاح الهيكلي الذي أقرته الحكومة التونسية سنة 1986 والذي تنزّل ضمن إملاءات صندوق النقد الدولي في القطع مع السياسة الاجتماعية التي كانت تنتهجها الشركة، الأمر الذي نتج عنه تدهور للأوضاع الاجتماعية وارتفاع لمعدلات البطالة. وتبعاً لذلك، تأزمت الظروف العامة في أم العرايس، وتعلت الاحتجاجات

والأصوات المنادية بضرورة الاستثمار في مشاريع وبرامج تضمن العمل والاستقرار لأهاليها.



عليه، فإنّ الإشكالية المطروحة تتمحور حول البحث في أثر النشاط المنجمي وجملة التحولات التقنية والمؤسسية التي شهدتها في تشكيل البنية المورفولوجية لمدينة أم العرايس، ثمّ النظر في كيفية توسّع أنشطة إشغالها السكني وتبيّن تفاوتاتها المجالية. يعني ذلك، دراسة طبيعة نشأة هذه المدينة المنجمية وتوسّعها في علاقة بمدى تأثير الاقتصاد المنجمي في طبيعة الإشغال العقاري والسكني داخلها وفي تنظيم مجالها. ولهذا الغرض، تمّ خلال شهر أوت 2025 القيام بعمل ميدانيّ تضمّن عديد المقابلات شبه الموجهة مع البعض من عمال المناجم وعمال البيئة والغراسة وكذلك بعض الناشطين في النقبات وجمعيات المجتمع المدني، بالإضافة إلى بعض المتقاعدين من شركة فسفاط قفصة وكذلك الكاتب العام للبلدية. كما تضمّن استمارة شملت عيّنة عشوائية بحجم 80 مستجوب من مختلف أحياء المدينة، حيث تم الاختيار على مستجوب واحد من كل عشرة متساكنين على طول كل نهج أو شارع في مختلف الأحياء. وقد تبيّن أن هذا الحجم قد عكس درجة تمثيلية عالية، خاصة وقد لاحظنا تكرار عديد الإجابات المتطابقة التي قد صرّح بها العديد ممن تمّ استجوابهم أو التحاور معهم وسط المدينة. وتناولت هذه الاستمارة ثلاثة محاور أساسية، تعلّق أولاً بالسكان وثانياً بالمساكن وآخرها بالظروف العامة لعيش السكان وانتظاراتهم. ولاستيفاء بعض متطلبات هذا العمل، تمّت في بداية سبتمبر 2026 العودة إلى أم العرايس، حيث أجرينا حوارات مع بعض المهندسين والمسؤولين السابقين والحاليين في كل من البلدية وشركة فسفاط قفصة، وانتهت بتغطية ميدانية شملت جميع أحياء المدينة، حيث تولى رئيس بلدية أسبق (المهندس علي الحمدي) مزيد التعريف بها وشرح مراحل إشغال مجالها الحضري وتوسّعه.

وعن المنهجية المتبعة، فقد تمّ اعتماد منهج وصفيّ تحليليّ للوقوف على ظروف نشأة مدينة أم العرايس واتجاهات تطوّرها في ظلّ بعض الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية-المجالية. كما تمّت الاستعانة بما توفّر من خرائط طبوغرافية ومن مصادر ومراجع تناولت مسألة التحضر التعديني داخل تونس وخارجها.

1- مدينة أم العرايس: ظروف النشأة والتوسّع المجاليّ

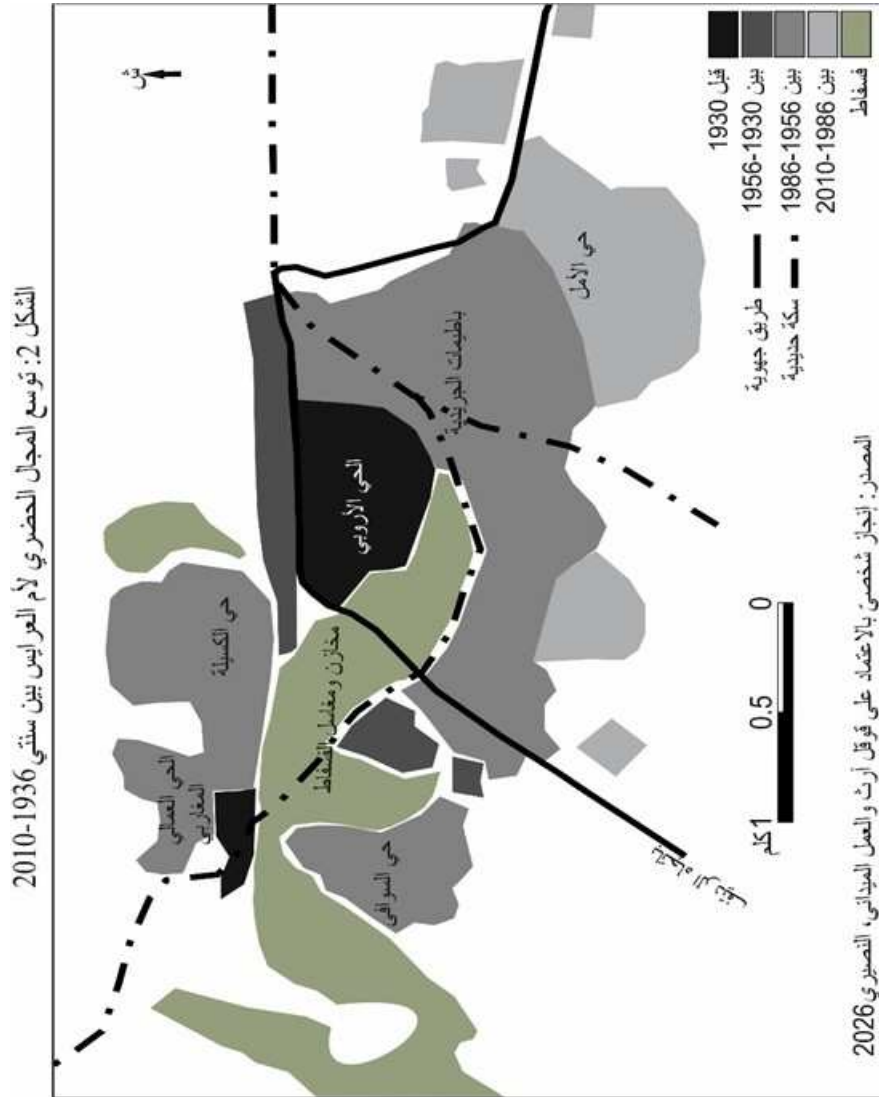
حتى نهاية القرن التاسع عشر، كانت منطقة أم العرايس أو بالأحرى عين أم العرايس كما كانت تسمّى، امتداداً ريفياً، يتعاطى سكانه النشاط الرعويّ التقليدي، ويعيشون حياة البداوة والترحال حيثما توفر الماء والكأ لمواشيهم. بالتالي، فإن هذه المنطقة تنزّل

مناخياً ضمن النطاق الجاف والفقير نباتياً واقتصادياً. وهي تمتدّ على بعد 75 كلم تقريباً غرب مركز ولاية قفصة والتي تمثل إحدى معتمدياتها. وتشكل جغرافياً أحد أضلاع المثلث المنجمي: المتلوّي-أم العرايس- الرديف. وعلاوة على حدودها الداخلية مع معتمديات قفصة الجنوبية والمتلوّي والرديف، فإنّ أم العرايس تنفتح شمالاً مع حدود القصيرين وغرباً مع حدود القطر الجزائري.

وقد ظلت رقعة نواة القرية المنجمية لأم العرايس تتوسّع حتى أصبحت مدينة تغطي حوالي 600 هكتارا حين تمّ إقرارها منطقة بلدية في شهر مارس من سنة 1966. وفي سنة 1984، توسعت حدودها إلى 800 هك تقريباً، وذلك تبعاً لما أفادنا به المهندس ورئيس البلدية الأسبق "علي حمدي" في بداية شهر سبتمبر 2026. وقد تضاعفت هذه المساحة لتصل إلى 1230 هك اليوم، وهي تمثّل نسبة 1.23% فقط من المساحة الإجمالية لمعتمديتها الممتدة على 995.7 كلم²، والتي قد بلغ عدد سكانها اليوم أكثر من 31.7 ألف ساكن، نصفهم حضريون (المعهد الوطني للإحصاء، 2024).

لقد مثل استغلال الفسفاط في أم العرايس محركاً جوهرياً للتحوّلات الطارئة على مجالات إنتاجه. فقد أوجد دورة مورفولوجية واضحة تأسست مرحلياً. إذ انطلقت بتركيز النواة الأولى لمجال التعدين. وقد بدأت بتركيز الأسس المتمثلة ببناء مقرات العمل والإقامة لفائدة الأوروبيين وتوفير أهم مستلزمات العمل. ثم بدأت تلك النواة بالتوسع تبعاً لحجم التدفقات من القوى العاملة التي لم ترافقها أسرها في البداية. لذلك وجدناها موزعة في مساكن بدائية مبعثرة كالخيام والمآوي الطينية والخشبية. وبعد قبولهم بمقتضيات العمل وظروفه، ثم حصولهم على أول أجرة، انخرط العمال في ترتيبات التوطن هناك واستقدام أسرهم. وتوسعت أنشطة الإشغال السكني، وفي نفس الوقت كانت مصالح شركة الفسفاط قد انطلقت في إنتاج أحياء عمالية مهيأة للعملة العرب الوافدين من كل من الجزائر وليبيا والمغرب الأقصى. وتقوم الشركة بإنتاج البنى التحتية اللازمة بهدف تحسين ظروف العيش وشدّ العمّال (خاصة الأوروبيين) إلى أم العرايس (مدرسة، مكتبة، كنيسة، متجر، مشفى، نوادي للرياضة والترفيه، مطعم مخصص لغير المتزوجين من العمال، نزل...). وعلى اعتبار أنّ المدينة المنجمية لا يمكن أن تعمل منعزلة، فقد تمّ الإسراع بربطها بطرق وسكك حديدية تربطها بأهم المدن والموانئ، وذلك بعد تجهيزها بشبكات الماء والكهرباء.

وبالنظر إلى تركيز المنطقة الصناعية ومجال التعدين عموماً في الجهة الغربية، فإن نشأة النواة الأولى لأم العرايس وتوسعها قد انطلق من منطقة تجميع الفسفاط (المنطقة الصناعية اليوم) باتجاه الشمال في مرحلة أولى ثم الشرق لاحقاً، حيث اتبع اتجاه توسعها المسار العام للطريق الجهوية عدد 201 التي تربطها بقفصة شرقاً وبالرديف جنوباً. وبالتالي، فقد كان من الطبيعي أن تتخذ شكلاً هندسياً غير منتظم (الشكل 2).



إذ، وبدخولها مرحلة استغلال الفسفاط، بمقتضى اتفاقية أبرمت سنة 1906، فقد أصبحت السلطة الاستعمارية الفرنسية ممثلة في شركة فسفاط وسكك حديد قفصة تستغل فسفاط أم العرايس، علما وأنه قد سبق لها اتفاقيات أخرى مماثلة مع كل من المتلوي سن 1896 والرديف سنة 1904. وبعد أن قامت السلطة الاستعمارية الفرنسية بتهيئة منشآت التعدين وبناء المخازن ومدّ محاور النقل وإنشاء السكك الحديدية لتحميل الفسفاط إلى صفاقس، أصبح اقتصاد أم العرايس مبنيا على النشاط المنجمي الذي ساهم في استقطاب القوى العاملة التي كانت منتشرة أساسا في أريافها.

وعليه، فقد تكوّنت النواة الأولى لقرية أم العرايس من الفنيين والعمال الأوروبيين (فرنسا، إيطاليا، مالطا)، ومن أولى الوافدين من الأرياف المجاورة، علاوة على الأيدي العاملة المغربية من السواقي والمغاربة والطرابلسية، وبذلك تكوّنت القرية على شكل هلال قبالة منطقة التعدين التي أصبحت فيما بعد منطقتها الصناعية، وذلك من جهتي الشمال والشرق.

في البداية، بدأت حركة التعمير تتمّ تدريجيّا لأنّ العمال من سكنة الأرياف المجاورة لم ينتقلوا للعيش هناك، وظلت حركاتهم ذهائياوية يومية. وفي نفس الوقت، لم يفض ذاك الاختلاط بين عمال المناجم إلى بلورة تلاقح حضاريّ ولا ثقافيّ حقيقيّ بسبب عدم انفتاح تلك المجاميع العمالية على بعضها البعض. فالسلطة الاستعمارية قد بادرت بخلق نوع من العزلة التمييزية، انطلقت منذ إنتاجها للحي العصري (الفيلاج). إذ اعتمدت فيه تصنيفا هرميا مبنيا على الانتماء الجغرافيّ، حيث وزّعت الفرنسيين في مقدّمته والإيطاليين في وسطه ثم المالطيين في أقصى طرفه من الجهة الغربية. كما عملت السلطة الاستعمارية - كما في سائر مدن الحوض المنجمي - على إنتاج فصل مجاليّ بين مختلف المجموعات العاملة هناك ولم تعمل على إدماجهم اجتماعيا، بل جعلتهم يقيمون في أحياء مستقلة عن بعضها البعض، سعيا منها إلى تفادي تجميعهم وربّما خوفا من تكتلاتهم وانخراطهم في العمل النقابيّ للمطالبة بحقوقهم في المستقبل، خاصة وهي تعلم مشقّة العمل المنجمي والقسوة التي كانت تمارس عليهم، فحتى الأجور التي كان يتقاضاها العمال لم تكن متساوية ولا عادلة بينهم.

وفي مرحلة لاحقة، بدأت تلك المجاميع العمالية تبحث عن سبل الاندماج الاجتماعي تحت وطأة ظروف العمل وانعدام الحماية من حوادث الشغل، خاصّة وأنّ الفرنسيين

القائمين على شؤون شركة فسفاط وسكك حديد قفصة كانوا يعتمدون إلى التخلي عن كل عامل عند إصابته أثناء العمل أو عند المرض دون أي إحاطة أو تعويض ماليّ (Brunet, 1958). ورغم صعوبة ظروف العمل المنجمي، إلا أن العديد من العمال كان يعتبره فرصة لتحسين مستوى عيشه والتحصيل المادي. ذلك ما ساهم في تواصل التوطن السكاني قرب حوض الإنتاج، وهو ما استدعى بدوره تركيز سوق لا يزال قائما إلى اليوم، بين الهي العمالي المغربي شمالا ومغسلة الفسفاط جنوبا، ويتوفر فيه مختلف المنتجات الفلاحية وفي مقدمتها الحبوب والتمور، وكذلك الدواب وخاصة الأغنام والماعز التي كان الأهالي يعتمدون على تربيتها هناك.

هذا وقد كان الاقتصاد المنجمي في تونس عرضة لعديد الهزات. إذ تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية (1929) في تأزم الأوضاع بالبلاد لارتباطها بالسوق العالمية للفسفاط. وقد أدى ذلك إلى إبطاء تطوّر مجالات التعدين؛ إذ وبعد أن انخفض الإنتاج وتراجع التسويق، كان من الطبيعي أن تتراجع مستويات التداول العقاري ويتوقف نشاط بناء المساكن وأن تتأزم الأوضاع المعيشية بالنظر إلى الاعتماد الكلي على أنشطة التعدين. ومع بوادر التعافي الاقتصادي، اندلعت الحرب العالمية الثانية، فتأزمت الأوضاع وتوقف التسويق. في نفس الوقت، كثفت السلطة الاستعمارية حملات التجنيد التي شملت الفئة الشابة الأكثر قدرة على الإنتاج والإعالة (نفس المصدر). تواصلت الأزمة حتى منتصف الأربعينات، حيث بدأت بالانفراج التدريجي مع نهاية الحرب العالمية الثانية. ثم بانتهاء العشرية الموالية، كانت تونس قد نالت استقلالها.

وتبعاً لذلك، فقد انقسمت مدينة أم العرايس مورفولوجيا بين نطاقين: تمثّل الأول في مؤسسات التعدين وتوابعها من مساكن كبار المسؤولين والموظفين وكذلك العمال، أو ما يعرف بالحي العصري (الفيلاج) في الجهة الشمالية الغربية، فيما توزعت بقية الأحياء العمالية والمساكن الشعبية على باقي المجال وخاصة في الجهة الشرقية المقابلة.

وعلى الرغم من أنّ النشاط المنجمي قد مثّل شكلا أفضل لاندماج نمط حياة البداوة والترحال داخل هذا الوسط الحضري الجديد، بعد أن أصبحت أم العرايس بلدية في مارس 1966، إلا أنّ أسلوب الحياة التقليدي لسكانها بقي مهيمنًا، حيث كان من الصعوبة التخلّص من جملة الممارسات (عادات، تقاليد، أعراف) وسلوكات البداوة والترحال التي اتسمت آنذاك بضعف الاندماج الاجتماعي.

عليه، فقد كان هذا المجال بمثابة فسيفساء اجتماعية مجالية، تشكّل من مجموعات بشرية، اختلفت أصول انحدارها الجغرافي، خاصة وقد علمنا أنّ الحيّ الأوروبي (العصري) قد كان بدوره مقسّماً تبعاً لسكان كل بلاد، وأنّ كل جنسيّة أو فريق من المكوّنات العمالية قد اتخذ لنفسه قسماً من مجال المدينة. وتواصلت تلك التقسيمات السكانية-المجالية حتى ستينات القرن الماضي، قبل جلاء المستعمر وعودة الجنسيات الأخرى إلى أوطانها الأصلية إثر تخلصها هي الأخرى من الهيمنة الاستعمارية.

وخلال نفس الفترة، شهدت المدينة جملة من التحوّلات الاجتماعية والمجالية، ارتبطت بتركيز عديد الخدمات والتجهيزات العمومية وبالتوسّع الحضريّ وتطوّر المعمار، حيث بدأ بترميم المساكن وتوسعتها داخل الأحياء القديمة، سيما وأنّ أغلبها من أملاك المراكسة والطرابلسية والسوافي قد أعاد التونسيون شراءه. كما تمّ القضاء على أشكال المساكن البدائية الهشّة والمتداعية والتي كانت تأوي بالأساس العمال المتحوّزين العقاريين من مختلف أنحاء البلاد. وفي نفس الإطار، تمّ إنتاج مساكن شعبية وأخرى تحاكي النموذج العصريّ. ورافق ذلك توسيع مختلف شبكات التجهيز الاجتماعي الجماعي من ماء وكهرباء ومحاور نقل وتدعيم لوسائله، رغم أنّ بعضها لا يزال إلى اليوم يشكو نقص الصيانة، وخاصة في الأحياء الطرفية التي ما فتئت تتوسّع في الجهة الشرقية، دون سابق تخطيط ولا تهيئة. وهذا بدوره قد عكس الدور الرئيسيّ الذي لعبه النشاط المنجحي في توفير ما أمكن من موارد مالية استثمر جانب منها في تنشيط عمليات الإسكان وتطوّره داخل مدينة أم العرايس (حوار مع السيد حسين الحرشاني، إطار بلدي، أوت 2025).

2- التركيب الداخلي لمدينة أم العرايس

يمكن التمييز بين أربع مكوّنات رئيسية للمدينة (الشكل 3):

- الحيّ الأوروبي بأحزمته السكانية الثلاثة.
- الحيّ العمالي المغاربي
- الحيّ العمالي التونسي
- الأحياء الحديثة أو مجالات التوسّع.

وقبل البدء بتناول هذه التركيبة الداخلية للمدينة، لابدّ من الوقوف على مختلف المنشآت المنجمية التي بادرت بتركيزها السلطة الاستعمارية، والتي مثلت أساساً لنشأة أم العرايس.

2-1- تركّز منشآت التعدين

إن طبيعة النشاط المنجمي تفرض وجود تقارب مكاني بين مناطق الاستخراج ومواضع تركيز المنشآت والخدمات المرتبطة بالإنتاج ومناطق السكن. وقد أدت هذه الخصوصية في العديد من المدن المنجمية إلى وجود علاقة مباشرة بين موقع المنجم ونشأة المدينة وتشكلها واتجاهات توسعها. فمع اكتشافها للفسفاط، سارعت السلطة الاستعمارية الفرنسية بتركيز بنية تحتية شملت مواقع ومسارات استخراج الفسفاط وتجميعه ومعالجته ونقله. إذ يتمّ نقل الخام المستخرج من الجهة الشمالية الغربية بواسطة نظام ناقل مزوّد بأحزمة مطاطية دوّارة ميكانيكيّاً، توصله إلى محطة الفرز الأوّل، حيث يمرّ بمراحل الغربلة أو التنقية الأولية لتخليصه من الشوائب المتمثلة في الأحجار والصخور. بعد ذلك، ينقل إلى المغاسل ومنها يمرّ إلى مرحلة التجفيف الميكانيكي، لينتهي بعد ذلك إلى وضعه في مخازن تمّت تهيئتها شرقاً، ومن ثمّ، نقله خارج أم العرايس باتجاه صفاقس لتصنيعه إلى منتجات نهائية، وذلك عبر خطوط السكك الحديدية التي تمّ مدّها للغرض، حتى يصبح جاهزاً للتسويق داخلياً وخارجياً.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ منشآت التعدين قد شملت أيضاً ورشات لإصلاح المعدات والتجهيزات وصيانتها ومستودعا لحفظ المعدات القديمة والجديدة وتخزينها، ومحطة كبرى كانت في السابق تزوّد المنطقة بالكهرباء، قبل أن تعوضها في ذلك الشركة التونسية للكهرباء والغاز في بداية الثمانينات، على الرغم من أن جميع محركاتها مازالت جيّدة وقابلة للتشغيل، تبعاً لما أفاد به العون الفّي الذي حاورناه هناك (أوت 2025). وقد لاحظنا أثناء العمل الميداني أن أجزاء من بناية هذه المحطة قد تحوّلت إلى أكوام من الخرّدة والمحركات التالفة ومنها التي لازال بالإمكان تشغيلها.

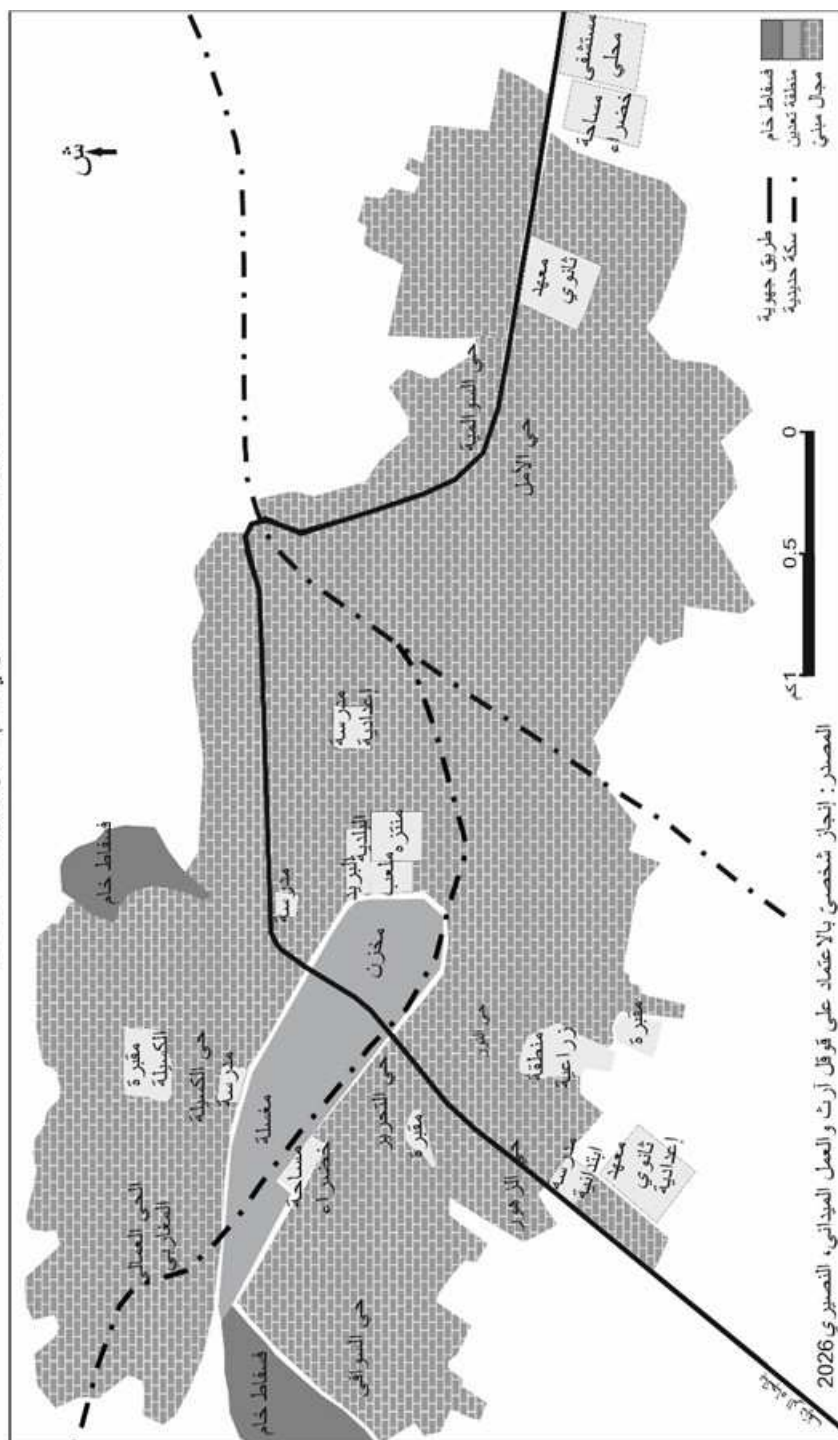
2-2- الإشغال السكني

يمثل المسكن وحدة أساسية لتوطن الإنسان وإقامته الدائمة في مكان معلوم، علاوة على أنه حقّ من حقوقه المشروعة. وفي أم العرايس، لم يساهم النشاط المنجمي في

عمليات إنتاج المساكن لفائدة المنجمين فحسب، بل إنّ التهيئات والخدمات التي أوجدها وخاصة منها التعليمية، قد كان لها أثرها في استقطاب السكان والتحاقهم بسكنى المدينة بهدف تعليم أبنائهم، ومن ثمّ التمتع بباقي الخدمات والتجهيزات العمومية المتوفرة هناك. وبالتالي، فإنّ هناك علاقة وثيقة متعددة بين النشاط المنجمي والإنتاج السكاني وديناميته وتحسينه.

إنّ دراسة الإشغال السكاني في مدينة أم العرايس تشمل توزّع المساكن في مختلف أحياء المدينة. فالحي الأوروبي (العصري) قد تكوّن من مجموع المساكن والدوائر الملحقة بمختلف أنشطة استخراج الفسفاط ومعالجته وتخزينه. وامتدّ على مساحة تقدّر بحوالي 20 هكتار قبالة المنطقة الصناعية من الجهة الشرقية، والتي تمثل اليوم مركز مدينة أم العرايس. وكان يضمّ عديد التجهيزات والخدمات المختلفة مثل المقتصدية التي كانت توفر مختلف السلع من احتياجات منزلية ومواد غذائية وغيرها، وقد كانت موجهة لجميع عمال المناجم الذين يتسوّقون منها بوصولات كانت توفرها الشركة، على أن يقع اقتطاع مبالغها من أجورهم نهاية الشهر. ثمّ أصبح يستفيد منها جميع السكان، فيما بعد. كما كانت تتوفر بهذا الحيّ مدرسة وقاعة سينما ومسبح ومركز خدمات بريدية ومشفى ومسرح ومكتبة وكنيسة وفندق، إلى جانب ملعب لكرة القدم.

الشكل 3: المجال الحضري لأم العرايس سنة 2024



وقد تكوّن هذا الحي العصري من مساكن منفردة من صنف الفيّلات ذات امتداد أفقيّ، منها المنفرد وأغلبها متلاصق. تتميز بتقسيم متعامد يمكن من تسهيل الحركة والتنقل داخله. تتخلله أشجار كثيرة، يأتي في مقدمتها النخيل. تغلب عليه الخضرة من خضروات وزهور وأشجار الزينة التي لا يكاد يخلو منها أيّ مسكن. وقد كانت تلك الفيّلات محاطة بأسوار لم يتجاوز معدّل ارتفاعها مترا واحدا، سواء كانت مطلّة على الأنهج والشوارع، أو تلك الفاصلة بين المساكن المجاورة. وهذا يحيلنا إلى القول بأن تصاميم مساكن الحي الأوروبي وأسيجتها قد كانت مستوحاة من نفس التصاميم التي لازالت موجودة إلى اليوم في مختلف أحياء المدن الفرنسية. أمّا فيما يتعلّق بالمساحة المستغلّة، ومن خلال ما لاحظناه ميدانيّا، فإنّ المسكن يمتدّ على مساحة جمليّة لا تتجاوز 2م160 كمعدّل، منها حوالي 2م100 مغطّاة.

يعني ذلك أنّ الأوروبيين قد أحكموا التصرّف في العقار، على عكس التونسيين الذين يرتأون البناء على مساحات أوسع، ولا تقلّ معدّلاتها عن 2م200 بالنسبة للمساكن الشعبيّة و2م300 بالنسبة للفيّلات، وخاصة في الأحياء الطرفيّة التي شملت مساكن ذاتيّة الإنتاج (من نتائج العمل الميداني، أوت، 2025). وقد تميّزت هذه الأخيرة في مجموعها بعدم الانتظام، حيث تخلّلتها مسارات ضيقة غير مهنيّة ولا مخططة، كثرت فيها الزناقي والالتواءات (صورة 1).

وفي هذا الصّدّد، يمكن التمييز بين السكن الاجتماعي الذي أنتجته الدولة، والإنتاج السكني الفردي الخاص الذي يشمل أصناف السكن الشعبي، الحوش العربي والفيّلات.

الصورة 1: مثال من طبيعة الإشغال السكني في حي النور بأم العرايس



المصدر: عدسة شخصيّة، النصيري، أوت 2025.

2-3- السكن الاجتماعي

من ضمن الأبعاد الاجتماعية في تونس، نذكر سياسات الإسكان والبرمجة والتخطيط العمراني التي كانت من أولويات خطط عمل وزارة التجهيز والإسكان، وذلك بالتنسيق مع مختلف مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية. كما سعت إلى إيجاد السبل والآليات الكفيلة بمساعدة الفئات الاجتماعية محدودة الإمكانيات على تأمين مساكن لائقة وبتكاليف مخفّضة تتماشى وقدراتهم المادية. في هذا الإطار، تمّ بعث الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية التي تمّ تأسيسها وفقا للقانون عدد 19 لسنة 1957، لتكون أول مؤسسة عمومية مكلفة بإنجاز مشاريع سكنية مخصصة لمختلف الفئات الاجتماعية وذلك بمساعدة مصالح الولاية أو المعتمدة ذات الصلة ومصالح وزارة التجهيز والإسكان. كما تمّ سنة 1977، بعث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية للغاية نفسها.

وكغيرها من المدن التونسية، استفادت أم العرايس من بعث عدّة مشاريع سكنيّة، على إثر تدخل مصالح الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (السنيت) وفي مناسبات مختلفة انتهت إلى إنتاج 313 مسكن اجتماعي، أي ما يمثل 20.78% من عدد

المساكن المنتجة في مدن الحوض المنجمي، و6.61% من إجمالي المساكن الاجتماعية في ولاية قفصة، وذلك خلال الفترة المتراوحة بين سنتي 1968 و2025 (الجدول رقم 1). وهذه المساكن تتوزع شرق الحي العصري.

الجدول رقم 1: المساكن التي أنجزتها الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في ولاية قفصة

النسبة (%)	عدد المساكن حسب الفترة الزمنية				المدينة
	المجموع	2/1968	1/1975	1/1968	
	025	025	985	974	
6.61	313	26	213	74	أم العرايس
17.91	848	264	340	244	المتلوي
5.17	245	25	135	85	الرديف
2.11	100	00	100	00	المظيلة
31.82	1506	315	788	403	مجموع مدن الحوض المنجمي
68.18	3227	1363	1581	283	مجموع بقية مدن ولاية قفصة
100	4733	1678	2369	686	مجموع مدن ولاية قفصة

المصدر: الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب، الإدارة التجارية، النصيري 2026.

وبالإضافة المشاريع السكنية التي أنجزتها "السنت"، فقد ساهمت شركة فسفاط قفصة بدورها في عملية الإنتاج السكني. إذ، وبعد رجوع العمال المغاربة إلى أوطانهم في أواخر الستينات، عملت الشركة على استقدام عمال من عدة ولايات على غرار القصرين والكاف وجندوبة وبنزرت. وللغرض، قامت بتغطية تكاليف إنجاز حيّ سكني لفائدتهم، تألف من 350 مسكن (بلدية أم العرايس، سبتمبر 2026)، وتكفل آنذاك المجلس الجهوي بالإشراف على عملية بنائها. وقد امتدّ هذا الأخير على مساحة 70 هكتار بين الحيّ العصري غربا، وحي الأمل من جهة الشرق، ولازال إلى اليوم يسمّى "ملاحيء شركة فسفاط قفصة".

2-4- الإنتاج السكني الفردي الخاص

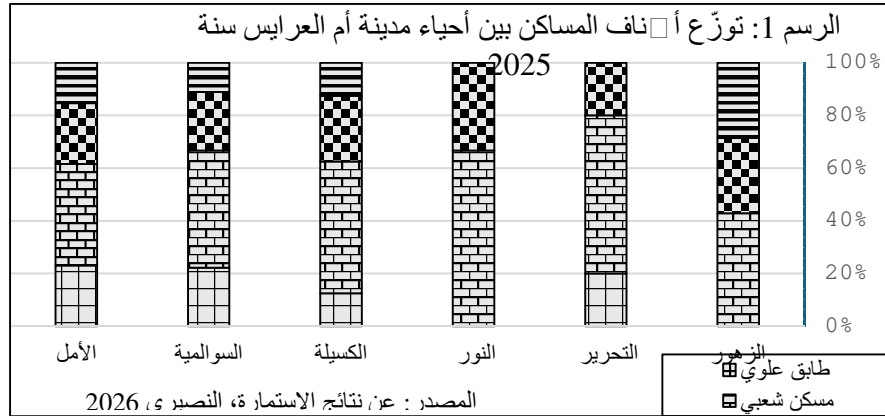
ويشمل جميع أصناف المساكن المنتجة ذاتيًا، مثل المسكن الشعبي والحوش العربي والفيللا. أما المسكن الشعبي فهو صنف من المساكن محدودة المساحة سواء كانت الجمالية والتي لا تتجاوز عادة 200 متر مربع، أو المغطاة التي لا تفوق عادة معدل 100 متر مربع. تتمّ عمليات إنتاجها ذاتيًا، وهي تحاكي المساكن الاجتماعية سواء من حيث محدودية المساحة أو من حيث الفئة الاجتماعية المعنية بإنتاجها. فهي تهمّ فئة اجتماعية من أصحاب المداخل غير القادرة والذين لم يجدوا لهم سبيلا إلى داخل السوق السكنية أو العقارية النظامية التي عادة ما تتسم بارتفاع الأسعار داخلها، الأمر الذي يضطرهم إلى التوطن والبناء دون سابق برمجة أو تخطيط هندسيّ أو تهيئة سابقة. ويمكن للدولة أن تساهم في تمويل إنجاز المسكن الشعبي لفائدة البعض ممّن ينحدر من الفئات الاجتماعية محدودة المداخل بناء على جملة من الشروط المسبقة. إذ يشترط في كل مستفيد أن يكون مالكا لقطعة أرض صالحة للبناء وألا تتجاوز مساحتها 250م²، وذلك تبعا لقائمتين من أسماء المنتفعين، يتمّ ضبطها مسبقا بالتنسيق بين مصالح الشؤون الاجتماعية ومجالس الولايات. وتتعمّد السنينت بتأمين عملية التمويل (في شكل قرض)، فيما يقوم كلّ مستفيد ببناء مسكنه الخاص ذاتيًا، على أن يسدّد لاحقا كامل المبلغ الذي حصل عليه بطريقة ميسرة، قد تمتدّ لعشر أو خمسة عشر سنة، لفائدة "السنينت"، وذلك بعد فترة إمهال قد تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. يتوزّع هؤلاء المستفيدون عادة في القرى أو على تخوم المدن، وعلى أراض تكون في الغالب ذات صبغة فلاحية (حوار مع المدير التجاري ب"السنينت"، صفاقس، سبتمبر 2025).

وعن توزّع أصناف المساكن، فقد تبين من خلال نشرية ديوان تنمية الجنوب (ولاية قفصة في أرقام 2024) أنها قد توزّعت كالتالي: 8.3% حوش عربي، و26.6% فيلا، و65.1% مسكن متلاصق (شعبي واجتماعي). أما نتائج العمل الميداني، فقد كانت متماهية مع هذا التصنيف. إذ تبين هيمنة المسكن الشعبي على المشهد العام داخل مدينة أم العرايس، وذلك بنسبة تتجاوز 60% في أحياء مثل التحرير والنّور، وبحوالي 40% في كل من الزهور والأمل. أما الفيللا فقد تراوح حضورها بين 33% في حيّ النّور وحوالي 23% في حيّ السوالمية والأمل (الرسم 1).

وفي حين لم تشر نشرية ديوان تنمية الجنوب إلى وجود سكن عمودي (0 شقة) في أم العرايس، حيث تمّ دمج الطابق العلوي مع الفيلا، إلا أن نتائج العمل الميداني قد انتهت إلى وجود تفاوت كبير في توزيع صنف الطابق العلوي، حيث غاب في حي النور وتراوح بين نسبة 18% في كل الكسيلة والتحرير القريبين من منطقة التعدين، ونسبة 20% في أحياء أخرى مثل الأمل والسوالمية في النصف الشرقي للمدينة حيث نلاحظ اتجاهات التوسّع الحضري.

وهذه الظاهرة لا تقتصر على مدينة أم العرايس فحسب، بل تعتبر السمة البارزة في عموم مدن الحوض المنجمي. أمّا عن أسبابها، فيمكن إرجاعها إلى عدة عوامل مثل: الانخفاض النسبي لأسعار الأرض والتي بلغ معدلها حوالي 40 دينار للم2 سنة 2025، بعد أن كان سنة 2000 بحدود 4 دنانير للم2 (رئيس البلدية الأسبق، سبتمبر 2026)، والخشية من أن تتسبّب عمليات التفجير في مقاطع الفسفاط في الإضرار المباشر بهذه المساكن، هذا بالإضافة إلى الأصول البدوية لعموم سكان المدينة والذين يرومون السكن المستقل والملتصق بالتراب.

لقد عرف إنتاج المساكن في أم العرايس خلال السنوات الأخيرة تحولات على مستوى بعض أصنافه. إذ سجلت المساكن من صنف الحوش العربي (المعروف في كل مدن ولاية قفصة) عدة تحويرات على مستوى الشكل الهندسي، حتى أصبحت تحاكي شكل الفيلات، حتى صارت تصنّف ضمنها. وقد نتج ذلك عن التحسن النسبي لمداخل أصحاب تلك المساكن، بفعل التحاق بعض من أفرادها بالعمل (نفس المصدر السابق).



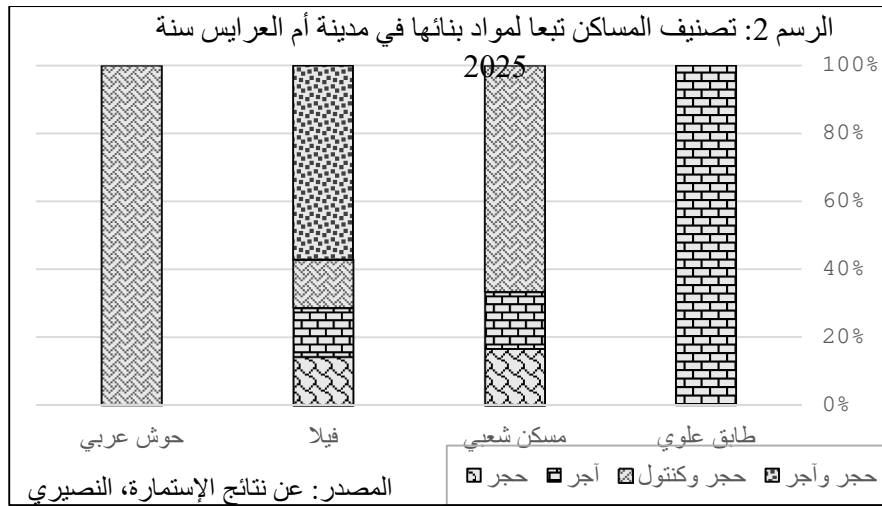
وبناء على مجموع المشاهد التي تمّ رصدها أثناء العمل الميداني وعلى نتائج الاستمارة، فقد تبين أن أهالي مدينة أم العرايس كانوا يعتمدون في أغلبهم على القوالب الإسمنتية (الكتنول) في إنتاج مساكنهم (الصورة 2). فصنف الحوش العربي في مجموعه قد تمّ بناؤه باستعمال الحجر بالنسبة للأسس، ثم بالاعتماد الكلي على الكتنول بالنسبة لبناء باقي المسكن.

الصورة 2: مثال من طبيعة الإشغال السكني في حي الزهور بأم العرايس



المصدر: عدسة شخصيّة، النصيري، أوت 2025.

وبناء على نتائج الاستمارة، فقد تبين اعتماد السكان على الكتنول في إنتاج المساكن الشعبية بنسبة تقارب 68%، ومادتي الحجر والكتنول معا بنسبة 18%. أما الطوابق العلوية، وعلى محدوديتها في المشهد الحضري، فقد اعتمد إنتاجها كلياً على الآجر. أما صنف الفيلا، فقد مثل كل من الحجر والآجر نسبة 58% من المواد المستخدمة في إنتاجه، فيما اعتمد على 12% منها على كل من الحجر والكتنول، بينما توزعت النسبة المتبقية منها مناصفة بين كل من الحجر والآجر (الرسم 2).



إنّ اعتماد سكان أم العرايس بشكل أساسي على كل من الحجر والكنترول لإنتاج مساكنهم قد ارتبط بتوفر الحجارة في الجبل المحيط شمالاً، وكذلك الشأن بالنسبة للمواد الأولية المستخدمة في إنتاج قوالب الكنتول وهي الرمل والحصى المتوفر في واد أم العرايس القريب من الجهة الغربية. هذا بالإضافة إلى أنّ عملية إعداد الكنتول ليست صعبة ولا تستدعي أي مهارة تذكر، ثمّ إنّ استعمالها في البناء يكون أسرع وأقلّ تكاليف إذا ما تمّت مقارنتها ببقية مواد البناء، علاوة على أنّه يعدّ من أقدم المواد المستخدمة في بناء مختلف أصناف المساكن. وتجدر الإشارة إلى أنّ مظاهر الإشغال السكني في مدن الحوض المنجمي قد بدت متماثلة كثيراً. إذ تبين من خلال العمل الميداني أنّ تلك المجالات قد تشابهت في تكوينها وفي تركيبها الداخلية. ويعود ذلك إلى طبيعة الاقتصاد المنجمي الذي أسهم في إنتاجها.

فمن خلال العمل الميداني، وجدنا أنّ مدينة أم العرايس تحاكي مدينة المتلوي في تركيبها الداخلي وفي عدم انتظام الإشغال السكني داخلها. فكلاهما يفتقر إلى تهيئات البنى التحتية، لاسيما مختلف محاور التنقل الداخلي، والتي ظلّت في أغلبها مسارات ترابية غير مبلّطة. كما أنّها تشكو محدودية التجهيز بالتنوير العمومي. علاوة على ذلك، فإنّ المعضلة الكبرى التي ركز عليها بل واشتكى منها عموم المتساكنين المستجوبين تتمثل في نقص التجهيز بالماء الصالح للشرب وانقطاعه المتواصل واضطراب توزيعه خاصة في فصل الصيف. فأتثناء العمل الميداني، صادف أن واكبنا في بعض الشوارع، وبالقرب من التهيئات الفسفاطية، تجمهر بعض المتظاهرين، يغلب عليه العنصر النسائي، يطالب

بضرورة توفير الماء، معبراً عن غضبه الشديد من الانقطاعات المتكررة لقنوات التزويد. هذا ويمكن القول بأنّ سيطرة مظاهر الإشغال السكني العفوي الذي يفتقر في عمومه لأبرز ملامح البرمجة أو التخطيط المسبق، قد ساهمت في صعوبة مدّ مختلف الشبكات داخل الأحياء السكنية، علاوة على تأكيد السكان المستجوبين على أنّ أنشطة التعدين هي المتسبب الرئيسي في مشكل المياه هناك. في نفس السياق، لاحظنا وجود بعض الشاحنات الخفيفة المحمّلة بصهاريج، تنقل وسط المدينة لتبيع الماء للمواطنين بعد تفريغه داخل حاويات بلاستيكية سعة 20 لتر. أما عن مصدره، فإن عملية جلبه تتمّ من عيون بعيدة أو من محطات تصفية عشوائية.

عقارياً، أفاد جميع المستجوبين في مدينة أم العرايس أنّ معدل مساحة المسكن الواحد قد انحصر بين 100 و200 متر مرّج، وبالتالي غياب مظاهر النهم العقاري داخلها. يعني ذلك أنّ السكان، وعن وعي منهم أو دونه، قد رشّدوا استهلاك التراب الحضري، وذلك على الرغم من الانخفاض النسبي للقيم العقارية هناك والتي تراوحت معدلاتها بين 30 و40 دينار للمتر المربع، إذا ما تمّت مقارنتها بمثيلاتها في القصر أو في لالة التابعين لمدينة قفصة الكبرى (بين 100 و200 دينار للمتر المربع). كما أنّ قطع الأرض المتداولة في السوق لا ترتبط عادة بمساحتها بالمتر مربع، بل إنّ المستجوبين هناك قد أفادوا بأنّ عمليات بيع وشراء الأراضي المخصصة للبناء تتمّ بحساب القطعة الواحدة، أي أننا نجد مثلاً قطعة أرض معروضة للبيع بسعر إجماليّ محدّد مسبقاً، بصرف النظر عن مساحتها، في حين أنّ ذلك السعر المحدّد تحكمه عوامل الموضع والموقع سواء بالنسبة للخدمات المتوفرة أو لمركز المدينة أو لمحدّدات الجوار.

3-الفسفاط وأهميته في دينامية المجال الحضري لأم العرايس

لقد مثّل النشاط التعديني في أم العرايس مقوّمًا اقتصاديًا رئيسيًا، ساهم بدوره في خلق وتنشيط قطاعات أخرى: فعمال المناجم كانوا ينفقون النصيب الأكبر من مداخيلهم في توفير موارد عيشهم من خضر وغلّال وألبان ولحوم وألبسة لهم ولعوائلهم، وبالتالي، فقد ساهموا في خلق حركية تجارية داخل المدينة. كما أنّ هؤلاء قد شاركوا ولأزوالوا في تنشيط السوق العقارية والسكنية، سواء عن طريق تداول قطع الأرض أو في تنمية الإنتاج السكني وما تبعه من أنشطة حضائر البناء والتعمير وكذلك التجارة والتجهيز المنزلي.

يقودنا ذلك إلى الإقرار بأهمية قطاع الفسفاط فيما يتعلّق بالتشغيل وامتصاص البطالة ودينامية الإنتاج السكاني. إلّا أن ذلك لم يمنع أهالي أم العرايس من تعاطي بعض الأنشطة الحرفية والتجارة الموازية تنزلت في إطار التعامل بين سكان المناطق الحدودية في القطر الجزائري، حيث إنّ عديد المنتجات البترولية والغذائية وغيرها لا تتطابق سعرًا مع المتداول من مثيلاتها في السوق التونسية. إذ نشطت تلك التجارة ومن كلا الطرفين بفعل الفارق في قيمة صرف العملات المتداولة (1 دينار تونسي = 45.8 دينار جزائري، وقد وصل إلى أكثر من 70 دينار في سوق الصرف الموازية في ماي 2026). ورغم ذلك، فإن الظروف الاجتماعية لعموم السكان لم تتحسن. وقد أدى ذلك إلى ظهور أطول أزمة اجتماعية، عاشتها أم العرايس، كسائر مدن الحوض المنجمي، تواصلت على مدى أكثر من ستّة أشهر. وقد انطلقت شرارتها آنذاك، على إثر التصريح بنتائج مناظرة في قطاع المناجم، رأى فيها الأهالي بعض الحيف وعدم الإنصاف نتيجة المحسوبيّة والزبونية الحزبية والنقابيّة. ولأهميتها كحدث بارز في الذاكرة الجماعيّة، فقد تمّ لاحقاً إقامة نصب تذكاري في قلب المدينة تخليدا لتلك الأحداث وقد كتب عليها "كرامة 2008" (الصورة 3). بعد ذلك، سرعان ما توسعت الأزمة للمطالبة بالتنمية والتشغيل.

الصورة 3: مثال عن الوضع التي باتت عليه بعض مساكن الحي الأوروبي في أم العرايس

سنة 2025



المصدر: عدسة شخصيّة، النصيري، أوت 2025.

وبعد مرور حوالي سنتين على تلك الأحداث، انطلق حراك اجتماعي شمل كامل البلاد. وكان من نتائجه أن تمّ استيعاب عدد هام من الشغالين للعمل المباشر صلب شركة فسفاط قفصة أو في إطار برنامج البيئة والغراسات. وقد انعكس ذلك إيجاباً على قطاع السكن، حيث تمّ استثمار جزء من مداخيل الأنشطة المنجمية في اقتناء قطعة أرض، ثم بناء المساكن. وقد لاحظنا ذلك بوضوح على طول المدخل الشرقي للمدينة، حيث ساعد انبساط السطح وتوفر الرصيد العقاري على تواصل عمليات التوسع السكني هناك. إذ تمّت ملاحظة أعداداً كبيرة من المساكن الجديدة والأخرى في طور الإنجاز.

أما عن القيم العقارية، فقد تبين أنّ معدّل سعر المتر مرّبع من الأرض في القسم الشرقي للمدينة لم يتجاوز 40 دينار (نفس المصدر)، وربّما قد ساهم ذلك في الإقبال على الإشغال السكني هناك، موازاه للطريق الجهوية المؤدّية إلى قفصة. أما في الجهة الجنوبية من المدينة وعلى مستوى طريق الرديف، فإن الوضع مختلف تماماً، إذ كادت تختفي مظاهر التوسع المجالي، رغم أن معدّل سعر المتر مربع من الأرض هناك كان بحدود 15 دينار. وقد أفاد البعض من المستجوبين بأن الأمر يتعلق بامتداد واد أم العرايس، غير البعيد عن حدود المدينة من جهتها الغربية والجنوبية الغربية، والذي أصبح مصباً لشقّي أنواع الفضلات وخاصة تلك المتأتية من شوائب الفسفاط ومغاسله، إلى جانب ما يلقيه المواطنون من فضلات البناء وغيره.

كما ارتبط تعطلّ التوسع المجالي هناك بالعامل البيئي المتمثل في كثرة البعوض والروائح الكريهة وتلوث الهواء. وبسبب اختلاف مستويات الانحدار داخل حي التحرير وأحياء النور والزهور (في النصف الجنوبي الغربي للمدينة)، فقد رفض السكان تهيئة محطة للتطهير هناك، خشية مما قد تسببه مستقبلاً من قلق أو إزعاج وتلويث، سيما وأنهم قد لاحظوا أن قنوات الصرف الموجودة في كل من الحي العمالي (حي العمال المغاربة سابقاً) وحي الكسيلة قد سبق وتعرّضت إلى انسدادات متكرّرة نجم عنها فيضان مياه التطهير خارج القنوات على طول امتدادها على الشارع الرئيسي.

أما في الجهة الشرقية من المدينة، وعلى امتداد الطريق الواصلة بقفصة، فقد عبّر السكان عن شديد استيائهم من نقص التجهيز بالماء الصالح للشرب إلى حد الآن. أما المجهزون منهم بالشبكة، فإنهم يشكون من الانقطاع المتكرر للماء، وتباطأ مصالح الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في التدخل عند حصول خلل أو انقطاع في

التوزيع. وفي هذا الإطار، وأثناء القيام بالعمل الميداني، عبّر أحد المتساكنين عن ذلك قائلا: "لقد أصبح توفير ماء الشرب أقصى طموحنا في القرن 21".

غير أن رئيس البلدية الأسبق قد أفاد (سبتمبر 2026) بأنّ مشكل الماء في أم العرايس يتلخص في سببين: يتمثل الأول في انتهاء العمر الافتراضي (25 سنة) لشبكة القنوات التي سبق تركيزها من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه سنة 1983. وقد كانت موجهة آنذاك لتجهيز حوالي 4500 مسكن، بينما تجاوز عددها سنة 2024، 8600 مسكن، أي بإضافة 4100 مسكن تقريبا، أنتجت في مجموعها عشوائيا. أما السبب الآخر فقد انحصر في تفتّش عمليات الربط العشوائي بشبكاتي الماء والكهرباء، مما أضّر بقدرتهما على التزويد. كما أفاد محدثنا أن لا علاقة للنشاط المنجني بالانقطاعات المتكررة لمياه الشرب مثلما يعتقد بعض المتساكنين.

وفي نفس السياق، أكد جميع المستجوبين على ضرورة التدخل للتجهيز بالبنى التحتية التي تعاني من فقر كبير خاصة على مستوى محاور التنقل من أنهج وشوارع في مختلف أحياء المدينة التي تميزت بضيق أزقتها وكثرة التواءاتها وغياب عمليات التبليط والإنارة العمومية. كما أجمع السكان على ضرورة التعهد بإنجاز مصب نفايات مراقب والإسراع بتهيئة محطة لمعالجة المياه المستعملة.

أما عن وضعية المساكن في الحي الأوروبي (الفيلاج)، فإنّها لم تكن أحسن حال. فقد أصبح عديد المساكن آيلا للسقوط بفعل القدم وغياب أعمال الصيانة والترميم. وعلى الرغم من أنّ الحيّ أهل بالسكان، سواء بسبب عمليات التفويت لفائدة بعض موظفي الشركة وفي مقدمتهم مهندسيها، أو نتيجة عمليات الاستيلاء التي حدثت بعد سنة 2011 سواء كان من قبل العمّال أو الأهالي، فإن أعمال الصيانة والتحسين قد ظلت محدودة؛ إذ أنّ أغلبها قد تمّ أساسا على مستوى الأسيجة حيث تمّ مضاعفة علوّها إلى حدود المترين بعدما كانت بحدود متر فقط، ثمّ توسعة البعض وتغيير واجهات البعض الآخر، أو إضافة مخزن أو مستودع على حساب الأرصفة ومحاور التنقل مثلما يظهر من خلال (الصورة 4).

الصورة 4: مثال عن الوضع التي باتت عليه بعض مساكن الحي الأوروبي في أم العرايس
سنة 2025



المصدر: عدسة شخصيّة، النصيري، أوت 2025

تمّ ذلك في ظل غياب رقابة الدوائر ذات العلاقة، ممّا أثر سلباً على المشهد الحضري وقضى تماماً على طابع الموروث المعماري والهندسي هناك، حتى أصبح المظهر العام للمساكن يراوح بين مزيج من الهندسة الأوروبية والحجر والأجر والقوالب الإسمنتية المستعملة في تونس وقوالب الطين الأصفر المعتمد في العمارة التقليدية في بلاد الجريد.

هذا ولم تكن باقي المؤسسات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية أفضل حال، حتى إن أغلبها قد أصابها الخراب بفعل الإهمال المتواصل. إذ أصبحت عديد المؤسسات على غرار المستشفى والنزل والمقتصديّة والمكتبة والكنيسة (الصورة رقم 5) مجرد بنايات متداعية وغير قابلة للإشغال.

الصورة 5: الوضعية الحالية لكنيسة أم العرايس



المصدر: عدسة شخصيّة، النصيري، أوت 2025.

أما عن قاعة السينما التي تحولت إلى قاعة أفراح، فقد تمّ استغلالها كمقر للبلدية لسنوات، ثمّ وقع التخلي عنها بعد أن صارت ضمن المباني المتداعية بسبب عدم صيانتها (الصورة 6). وعن أسباب ذلك، فإنها تتمثل في تخلي شركة فسفاط قفصة عن عمليات الصيانة والترميم بتعلّة أنها لم تعد قادرة على تحمّل التكاليف الباهضة لذلك، إضافة إلى عدم استعداد أي جهة (البلدية مثلاً) للتعهد بذلك بسبب انعدام الصفة، بحكم أنّ كل تلك المقرات هي من أملاك الشركة. ورغم هذا التخلي الذي أدّى إلى إخلائها، يبقى من الضروريّ المحافظة على كل هذا الموروث المعماري وصيانتته ثمّ استغلاله وتوظيفه كرصيد عقاري وثقافي قابل للتأمين والاستثمار.

الصورة 6: قاعة السينما التي تحولت إلى قاعة أفراح ثم مقراً لبلدية أم العرايس قبل أن يتم إخلاؤها لأنها أصبحت بحاجة إلى الصيانة والترميم



المصدر: عدسة شخصية، النصيري، سبتمبر 2026.

أما فيما يتعلق بالاستثمار في تنمية أم العرايس، فقد أكد المستجوبون على ضرورة توفير مشاريع تنموية للتخفيف من وطأة البطالة التي ما انفكت تتزايد، ذلك أنّ أحادية النشاط الاقتصادي المنجمي الذي تعتمد عليه الجهة قد بين عدم قدرته على توفير الأمان الاقتصادي والاجتماعي للسكان، خاصة وأن هشاشته تكمن في تأثره الشديد بجميع أنواع الهزات الداخلية والخارجية، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. كما أن بعض السياسات الحكومية المتبعة على غرار قرار إلغاء المناولة وأشكال التشغيل الهش في تونس، قد ساهم بدوره في الحدّ من إمكانات الاستثمار، بل وقد ساهم أيضاً في ارتفاع معدلات البطالة؛ فقد تمّ غلق أكبر معمل بالمدينة (استثمار ياباني) وذلك بعد حوالي خمس سنوات من العمل المتواصل، وبالتالي تم التخلي عن 450 عامل مباشر،

أغلبهم من بنات الجهة، وذلك على إثر رفع سقف المطالب وتكرر أيام الإضراب عن العمل، وذلك ما دفع هذا المستثمر إلى غلق المصنع والتحول إلى وجهة أخرى، علما أنه قد كان من المبرمج أن يوسّع دائرة نشاطه هناك، وبالتالي، يساهم في التنمية والتشغيل.

لما تقدّم، يمكن القول بأنّ مدن الحوض المنجمي عموما، وأمّ العرايس على التخصيص لازالت تشكو عديد النقائص التي تتعلق بالاستثمار الاقتصادي. بمعنى إنّ الدولة لم تعمل على إنشاء مشاريع من شأنها أن تدعم النمو الاقتصادي وتحدّ من البطالة وأثارها الاجتماعية. إذ، وباستثناء 19 مؤسسة صغرى تنشط في الصناعات التقليدية (قفصة في أرقام 2024)، فإنّ المدينة لا تتوفّر بها لا منطقة صناعيّة ولا أيّ من الاستثمارات الخاصة أو العموميّة التي من شأنها أن تعاضد النشاط المنجمي في مرحلة ما بعد الفسفاط. وفي هذا السياق، لاحظنا أنّ لأمّ العرايس ما يميّزها عن باقي مدن الحوض المنجمي. إذ تأكّد من العمل الميداني أنّ سكانها لم يهملوا القطاع الفلاحيّ، بل نجدهم قد استثمروا فيه، إيماننا منهم بأهميته كقطاع حيويّ منتج. وقد عكس المشهد العام من الجهة الشرقية انتشار عديد البساتين من أشجار مثمرة كالزيتون واللوز والفسق، إلى جانب عديد الخضروات وكذلك زرائب الأغنام والماعز. كما يتخلل تلك المشاهد تعدّد ألواح اللاقطات الشمسية المولدة للطاقة المستخدمة في ضخّ المياه من الآبار المهيّأة للرّيّ هناك. علاوة على ذلك، فإنّ معتمدية أمّ العرايس تتوفر بها 15 منطقة سقوية عموميّة، تغطّي 2236 هكتار قابلة للرّيّ (ولاية قفصة في أرقام 2024)، وهذا من شأنه أن يعاضد اقتصادها المنجمي.

الخاتمة

الفسفاط ثروة وطنية، ولم يكن يوما حكرا على مجالات إنتاجه، حيث ساهم في نشأة مدينة أمّ العرايس. وبالإضافة إلى العملية التشغيلية التي يؤمنها لعدد هام من السكان، فإنّ تأثيراته تبقى جليّة على مستوى إشغال المجال وتوسّعه وتجهيزه وتنشيط قطاع البناء داخله. كما أنّ عملية اختيار ذاك الموضع لنشأة المدينة، قد جعلها تتوسع على الأراضي المنبسطة باتجاه الشرق والجنوب الشرقي، بالنظر إلى امتداد الجبل شمالا والواد غربا.

يعني ذلك، أنّ استغلال الفسفاط في أمّ العرايس، ورغم أنّه قد مثّل العامل الأبرز في إنتاج مجالها الحضري من خلال ما يتوفر لعمال المناجم من مداخل ساهمت في رسم

ملاحم توسّعه، إلا أنه لا يمكن التغافل عن دور المحيط الطبيعي وحركية السكان على اختلاف أصولهم وعلاقاتهم، وباقي الخدمات وخاصة التعليمية التي ارتبطت بالتحاق السكان لتعليم أبنائهم، والأنشطة المتعاطاة هناك وفي مقدمتها النشاط التجاري.

أدّى كل ذلك إلى تحوّل جذري في المشهد المورفولوجي، حيث تراجع المشهد الريفي التقليدي لصالح نموّ حضريّ حتمته ضغوط التطور الديموغرافي، من جهة، أمل السكان في تحسين ظروف عيشهم وتعليم أبنائهم والتمتع بالتجهيزات والخدمات العامة المتوفرة. غير أن هذا التوسع الحضري، وعلى أهميته في استقطاب السكان والتشغيل وتوفير البنى التحتية، لم يكن محكوما بمخططات توجيحية أو بأمثلة تهيئة؛ فإذا استثنينا الهي العصري وحي العمال التونسيين والمشاريع السكنية التي أنتجتها "السنية"، فإن بقية مجالات توسّع المدينة كشفت عن إشكاليات تنظيمية وبيئية، أفرزت فيما بعد بعض الصعوبة في التدخّل للتهذيب والتجهيز، قصد تحسين جودة الحياة الحضرية هناك. أمّا عن مستقبل أم العرايس، فإنه مازال يستدعي التفكير الجدّي في مرحلة اقتصاد ما بعد الفسفاط، من جهة، ثمّ العمل على دعم سياسات التخطيط والتهيئة الحضرية التي تكفل الاستدامة المجالية وتؤسس للعدالة الاجتماعية، من جهة أخرى.

المراجع والمصادر العربية

- الرحالي، شراز، 2024: بمعلات تعود إلى سبعينات القرن الماضي إنتاج الفسفاط يراوح مكانه منذ نحو 14 سنة. جريدة المغرب. بتاريخ 2024/8/6. www.lemaghreb.tn
- الرحيلي، حسين. (2021). مستقبل التنمية بالحوض المنجمي بعد أو بدون فسفاط. مؤسسة روزا ليكسمبورغ. مكتب شمال إفريقيا. 220 صفحة.
- الطباي، خالد. 2019: الرهانات الاجتماعية والاقتصادية للتشغيل الهش: شركة البيئة والغراسية والبستنة بالحوض المنجمي نموذجاً. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. 27 صفحة.
- بلدية أم العرايس، سبتمبر 2026: مصلحة الشؤون العقارية والبناءات.
- شعبانية، محمد عمار. (2010). قصة الفسفاط في تونس من 1885-1910. الأرشيف المنجمي. 129 صفحة.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2024). ولاية قفصة في أرقام 2023. ديوان تنمية الجنوب. 167 صفحة.

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية. (2016). المثال الإداري لتهيئة ولاية قفصة. 347 صفحة.

المراجع والمصادر الأجنبية

- Adidi, Abdelaziz. (2016). Les mines et les villes minières marocaines : une mémoire collective et un patrimoine urbanistique à préserver. In : Revue Espace Géographique et Société Marocaine n°14. p-p : 65-86.
- Auvray, Françoise et Francis. (2013). Les gisements de Phosphates de Gafsa. Tunisie. In Saga information n°325. p-p : 8-16,
- Bedoui, Abdeljelil. (2009). « L'emploi et le développement au gouvernorat de Gafsa : Réalités et perspectives ». Visions ouvrières. 86 pages.
- Ben Hassen Mehdi et al. 2011. Phosphate mine subsidences deduced from differential interferometry (DInSAR) : The Moulares case example (southern Atlas of Tunisia). C. R. Geoscience 34. 729-37.
- Brunet, Roger. (1958). Un centre minier de Tunisie : Redeyef. Annales de géographie. Tome 67. n°363. p-p : 430-446.
- Chandoul, Salah. (1994). « La région de Gafsa (Tunisie) : Problématique des fondements du développement ». Thèse en Géographie, Faculté des sciences humaines et sociales 9 avril 1938. Tunis. 369 pages.
- Charlot-Valdieu, Catherine et Outrequin, Philippe. (2011). L'urbanisme durable. Concevoir un écoquartier (2e édition). Paris : Éditions Le Moniteur. 312 pages.
- Chouikha, Larbi et Gobe, Éric. (2008). La Tunisie entre la « révolte du bassin minier de Gafsa » et l'échéance électorale de 2009. 27 pages. <https://www.universalis.fr/encyclopedie/france-l-annee-politique-2008>
- Hibou, Béatrice. (2015). Le bassin minier de Gafsa en déshérence. Gouverner le mécontentement social en Tunisie. L'État d'injustice au Maghreb. Maroc et Tunisie. France. Centre de recherches internationales. p-p : 301 – 377.
- Jedidi, Imed. (2023). Crise d'un territoire local : Le cas de la ville de Redeyef dans le bassin minier de Gafsa. Mémoire de mastère. Faculté des sciences humaines et sociales. Université de Tunis. 71pages.

- Laabidi, Bechir. (Mars 2015). « Compagnie des phosphates de Gafsa : A quand s'arrête l'hémorragie ? ». Nawaat.org.
- Laabidi, Wassim. (2017). Repenser le phosphate... Repenser l'environnement. 34 pages. info@athimar.org.
- Lerat, Serge. (1971). Géographie des mines. - Coll. Sup. Le Géographe. Paris : Presses Universitaires de France. 200 pages.
- Moreau, Georges. (1929). L'industrie minière : ses principes fondamentaux, ses bases économiques. Paris. Gauthier Villars. 165 pages.
- Observatory of Economic Complexity. Global Data Trade. (Reports: 1995-2023). <https://oec.world/en/account>
- Salhi, Bilel. (2017). Mutations socio-spatiales et environnementales du bassin minier de Gafsa (Sud-Ouest de Tunisie) : apport des outils géomatiques. Thèse de doctorat. Le Mans Université. 348 pages.
- Tababi, Hafedh. (1993). « Le mouvement syndical des mines de Gafsa (1936-1956) ». DSS en histoires, Université Tunis I, Faculté des Sciences Humaines et Sociales. 337 pages.